ضبط 409 سيارة مبلغ عن سرقتها ومطلوبة قضائياً

المهنا : سرعة الإبلاغ عن السيارات المسروقة عامل مهم في عمليات البحث والتحري

ذكرت الادارة العامة للعلاقات والاعلام الامني ان دوريات الاجهزة الامنية والمرورية والتي تجوب جميع مناطق المحافظات تمكنت من ضبط 409 مركبة مختلفة الانواع والاحجام سواء تلك التي تم الإبلاغ عن سرقتها او لم يتقدم اصحابها ببلاغات عن سرقتها

كذلك المركبات المطلوبة قضائياً وذلك على اثر التوجيهات التي اصدرها نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد الصباح بضرورة زيادة اعداد وتكثيف وانتشار كافة الدوريات الامنية والمرورية في جميع الطرق الرئيسية والشوارع الداخلية والطرق السريعة والمناطق الصحراوية وذلك بحثا عن المركبات المبلغ عن سرقتها او المطلوبة على ذمة قضايا وسرعة ضبطها والاعلان عنها في كافة وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي لاستلامها مع تكثيف الحملات الاعلامية لتوعية وارشاد المواطنين والمقيمين بضرورة الالتزام بالارشادات والتوعية بالوسائل الاحترازية والوقائية للحد من سرقات المركبات او محتوياتها وبالتالي تعرضهم لاضرار وخسائر مادية باهظة .

■ الحشاش : اتباع الارشادات والتوعية الاحترازية والوقائية تحول دون سرقة السيارة ومحتوياتها

اللواء عبدالله المهنا

وفي تصريح لوكيل وزارة الداخلية المساعد لشئون المرور اللواء عبدالله المهنا قائلا : ان سرقة المركبات ومحتوياتها وتهشيم الزجاج وكسر ابوابها وغيرها من الاضرار باتت ظاهرة حيث تمكنت دوريات الاجهزة الامنية والمرورية من ضبط والعثور على 409 مركبة سواء تلك التي تم الابلاغ عن سرقتها او لم يتم .

كذلك المركبات المطلوبة على ذمة قضايا وان على اصحابها مراجعة ادارات المرور المعنية لاستكمال باقي الاجراءات وتسلمها مشيرا الى انه قد تم تكثيف اعداد وانتشار تلك الدوريات للبحث والتحري عن المركبات المسروقة والمطلوبة الى جانب المهام والواجبات الامنية والمرورية المعتادة في مراقبة الحالة الامنية وتنظيم الحركة المرورية .

واضاف اللواء المهنا ان سرعة الابلاغ عن المركبات المسروقة عامل مهم في عمليات البحث والتحري والعثور عليها وضبط السارق او الفاعل مؤكداً ان الالتزام بالوسائل والتدابير الوقائية عامل مهم لتحاشي تعرض مركباتهم للسرقة .

احدى السيارات المطلوبة

وعلى جانب متصل اشار مدير عام الادارة العامة للعلاقات والاعلام الامني العميد عادل الحشاش ان اتباع المواطنين والمقيمين للارشادات والتعليمات يحول دون تعرض مركباتهم للسرقة كوضع المقتنيات الثمينة والمستندات الهامة بشكل ظاهر قد تكون سبب رئيسي لسرقة المحتويات وعدم ترك المفاتيح والسيارة في حالة تشغيل لقضاء حاجة مما يسهل سرقتها بالإضافة الى ترك السيارة في اماكن صحراوية او متطرفة خاصة عند تعرض السيارة لعطل مفاجئ دون أخذ الاحتياطات اللازمة في عدم اتاحة المجال لكسرها وسرقتها ومحتوياتها .

العميد عادل الحشاش

■ وضع المقتنيات الثمينة والمستندات المهمة بشكل ظاهر سبب رئيسي لسرقة المركبات ومحتوياتها

كما يجب سرعة الابلاغ عن فقدان السيارة حتى لا يتعرض صاحبها للمساءلة القانونية خاصة عند وقوع جرائم دهس وقتل وغيرها .

واشار العميد الحشاش في ختام تصريحه الى نقطه هامة وهي انه في حال وجود مركبة بدون لوحات او مهملة او متوقفة ولم تتحرك لمدة طويلة او مركبة تثير الشك ضرورة المبادرة بإبلاغ هاتف الطوارئ (112) فورا مما يدل على التعاون الايجابي فربما يكشف ذلك عن سيارة مسروقة او مطلوبة وبذلك يكون قد طبق كل منا شعار كل مواطن خفير عمليا فالأمن مسؤوليتنا جميعا .

رفعت أحد الأسوار المقامة من الكيربي في بنيد القار

البلدية : إزالة جميع أنواع التعديات والمظاهر غير المرخصة الواقعة على أملاك الدولة

عمال البلدية يزيلون السور

.. وجرافات البلدية أثناء هدم احد الأسوار المقامة على املاك الدولة

كتب محمود اللافي

أعلنت إدارة العلاقات العامة بالبلدية عن إزالة أحد الأسوار المقامة من الكيربي على أملاك الدولة بمنطقة بنيد القار والذي يقف عائقا امام تنفيذ أحد مشاريع الطرق الذي سيخدم المنطقة

مشيرة إلى أن عملية الإزالة نفذها قسم إزالة المخالفات بفرع بلدية محافظة العاصمة بالتعاون مع إدارة الخدمات العامة بالبلدية والتي تأتي في سياق المحافظة على أملاك الدولة والقضاء على التجاوزات في مهدها .

وأكدت الإدارة حرص الجهاز الرقابي بالبلدية على إزالة جميع انواع التعديات والمظاهر غير المرخصة الواقعة على أملاك الدولة ومخالفة كل من يعاود إرتكابها من أجل ترسيخ هيبة القانون

مشيرة إلى أن عملية الإزالة أشرف على تنفيذها ممثلين عن بلدية محافظة العاصمة وإدارة الخدمات إلى جانب توفير العمال والمعدات والآليات اللازمة التي شاركت بإزالة الأسوار المخالفة من أجل تنفيذ مشروع أحد الطرق الحيوية بالمنطقة .

وأهابت إدارة العلاقات العامة بالبلدية بالجمهور الكريم بعدم التردد بالإتصال على خط البلدية الساخن 139 الذي يعمل على مدار الساعة وخلال العطلات الرسمية لإستقبال مختلف الشكاوي والإستفسارات التي تقع ضمن إختصاصات بلدية الكويت لإتخاذ اللازم بشأنها بأقصى سرعة ممكنة إلى جانب إبلاغ الشاكي بما تم إتخاذه من إجراءات .

حذرت من الدخول بها في الأماكن العامة والاجتماعات والأفراح

«الداخلية» : السلاح المرخص شخصي ولا يجوز استخدامه إلا لحامل الرخصة

أوضحت الإدارة العامة للعلاقات والاعلام الامني أنه وفي إطار الحملة الاعلامية المواكبة لجمع الاسلحة والذخائر والمفرقعات غير المرخصة دعت إلى ضرورة سرعة تجديد رخص الأسلحة المرخصة لمن حل عليهم التجديد والمنتهية خلال المدد المحددة مؤكدة أن ترخيص الاسلحة والذخائر والمفرقعات وحيازتها يتم وفقاً للشروط والاجراءات المتبعة في هذا الشأن وذلك حرصاً على تحقيق الأمن والسلامة العامة وحتى لا يتسبب عدم التجديد في إلغاء الترخيص والمسائلة القانونية والدخول تحت طائلة القانون.

ودعت إلى ضرورة مراعاة عدم ترك السلاح المرخص بالمركبة والحفاظ عليه وعدم إحراز الذخيرة الامن ذات عيار السلاح المدرج بالترخيص الصادر للمرخص له وعدم تسليم السلاح للغير ايا كان مما يعد مخالفة للقانون تستوجب تقديم الحائز إلى جهة الإختصاص.

كما أشارت إلى ضرورة عدم الدخول بالسلاح المرخص في الأماكن الغير مصرح بها كالأماكن العامة والإجتماعات والأفراح.

واضافت أن تاريخ 2015/6/22 هو موعد انتهاء المهلة التي تتضمن الإعفاء من العقوبة المقررة على حيازة أو إحراز الأسلحة والذخائر والمفرقعات المحظور حيازتها أو إحرازها مؤكدة انه فور انتهاء المهلة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن (10) سنوات وبغرامة مالية لا تزيد عن (50000) خمسين الف دينار كل من يتاجر في سلاح ناري غير مرخص وأن من يحوز أسلحة وذخائر ومفرقعات غير المرخصة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز (5) خمس سنوات وبغرامة مالية لا تتجاوز (10000) عشرة الاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وأشارت إلى أن مراكز تسليم الاسلحة والذخائر والمفرقعات غير المرخصة بكل مديريات الأمن بمختلف محافظات البلاد جاهزة تماما لاستقبال كل من يريد تسليم أسلحة غير المرخصة وأنها ستقدم له إيصالا خطيا بكمية ونوع السلاح الذي سلمه.

وأكدت الإدارة العامة للعلاقات والاعلام الامني تواصل الجهود التوعوية لتنفيذ الحملة الوطنية لجمع الأسلحة والذخائر والمفرقعات غير المرخصة والتي تحمل شعار (معا نجمع السلاح) وثمنت الدور الذي تقوم به الجهات الحكومية والخاصة وكذلك الهيئات التطوعية المشاركة في الحملة مع قطاعات وزارة الداخلية.

وأشادت بالمواطنين والمقيمين من أصحاب الأسلحة غير المرخصة وبتعاونهم في المبادرة بتسليم هذه الأسلحة طواعية للمواقع المخصصة لجمعها داعية إلى ضرورة الاتصال على هاتف (1888830) في حال وجود أى إستفسار بشأن تسليم الأسلحة غير المرخصة.

بغية إعادة إدماجهن بسهولة ويسر لتمكينهن من الاستمرار في حياتهن بإنسانية وكرامة

النتيفي : على الداخلية زيادة الاهتمام بسجون النساء

دعت خلود النتيفي رئيسة لجنة المرأة والطفل في الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان وزارة الداخلية الى زيادة الاهتمام بسجون النساء والعمل على بناء أماكن صديقة للنساء قادرة على تأهيلهن بغية إعادة إدماجهن بسهولة ويسر لتمكينهن من الاستمرار في حياتهن بإنسانية وكرامة.

وقالت النتيفي إننا لازلنا في الجمعية نشدد على اهمية الانتقال إلى تطبيق نظام العقوبات البديلة بشكل اوسع والعمل على تطوير التشريعات الإجرائية المطبقة بدولتنا والتي تسمح باستبدال العقوبة بالخدمة المدنية حيث أن الدراسات العلمية اثبتت إن حجز الحرية من العقوبات التي لم تثبت كفاءتها في إصلاح الأشخاص وبالتالي نحن بحاجة إلى قوانين حديثة تعزز الجوانب الإنسانية حتى في جانبها الردعي والعقابي .

وصرحت النتيفي ان الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان سوف تشارك في الدورة التدريبية حول((حقوق النساء المجردات من حريتهن ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حمايتهن)) والذى ينظمها مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وذلك في العاصمة الأردنية عمان من الفترة 11 - 13 مايو بمشاركة ممثلي منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق السجناء والسجينات.

■ نحتاج الى تطبيق نظام العقوبات البديلة بشكل أوسع والعمل على تطوير التشريعات الإجرائية

خلود النتيفي

من ناحية اخرى قال السيد صالح الحسن الباحث القانوني وممثل الجمعية في الدورة ان القائمون عليها يهدفون من خلالها الى زيادة الوعي بالتشريعات الناظمة لمهمة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مراقبة أماكن احتجاز النساء والتعرف الى المعايير الوطنية والمعاهدات الدولية الأساسية التي تنظم معاملة النساء السجينات.

بالإضافة الى تقوية مهارات العمل في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تطبيق أحكام قواعد بانكوك و التعرف على آليات الاستجابة الحساسة للنوع الاجتماعي ومؤشرات تطبيق قواعد بانكوك في أماكن تجريد النساء من الحرية وكذلك التعرف على آليات رصد الأماكن الخاصة بالنساء المجردات من حريتهم وكتابة التقارير.

صالح الحسن

وأشار الحسن الى ان برنامج الدورة سوف يشتمل محاور مهمة لعل من أبرزها قواعد الأمم المتحدة لمعاملة النساء السجينات والتدابير غير الاحتجازية للنساء المجرمات وكذلك النهج القائم على حقوق الإنسان في حماية النساء المجردات من حريتهن والمعايير الدولية الحساسية نحو النوع الاجتماعي ودور المؤسسات الوطنية في مراعاتها في إجراءات معاملة النساء المجردات من حريتهن بالإضافة الى محاور أخرى تساهم في إكساب المشاركين خلفية معرفية حول معايير معاملة النساء المجردات من حريتهن ودور تلك المؤسسات والمنظمات في حمايتهن.

■ الدراسات العلمية أثبتت أن حجز الحرية من العقوبات التي لم تثبت كفاءتها في إصلاح الأشخاص

■ الحسن : برنامج الدورة يشتمل على محاور مهمة من أبرزها قواعد الأمم المتحدة لمعاملة النساء السجينات

وتقدم الحسن بالشكر والتقدير للدور الرائد للتواصل لمركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في بناء وتنمية قدرات المجتمع المدني وبما يعزز من دورها في خدمة قضايا حقوق الإنسان.